اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

منظومة الأسعار والتعرفة الكمركية

بدأ العد التنازلي لموعد تطبيق قانون التعرفة الكمركية الذي نوهت عنه وزارة المالية في وقت سابق، هذا القانون المشرع عام ٢٠١٠ وجرى تأجيل تطبيقه أكثر من مرة لدواع عدة كان الاهم فيها تلويحات المستوردين والتجار برفع الاسعار تحت مسوغات ارتفاع التكلفة.

ولأن حالة ارتفاع الاسعار المتوقعة من قبل التجار والمستوردين تمس بشكل مباشر حياة السواد الاعظم من المستهلكين ولاسيما ذوي الدخول الضعيفة وممن هم بمستوى أو تحت خط الفقر، فإن الامر يتطلب اجراءات حكومية واخرى تتعلق بالدور الاهم الذي يفترض ان تضطلع به المنظمات الاقتصادية ذات العلاقة كاتحاد الغرف التجارية وتشكيلاته في المحافظات الاخرى وعلى وجه الخصوص غرفة تجارة بغداد التي تضم بين دفتيها كبار التجار في العراق ولمختلف القطاعات والمحاور التجارية، حيث تقع على عاتقها مسؤولية مهنية وتاريخية بالضغط على التجار لعدم خلط الأوراق وتحقيق هامش ربح عال والتعامل مع قانون التعرفة الكمركية كهدف أسمى لحماية المنتج المحلي والحد من ظاهرة الاغراق والتصدي لظاهرة الغش التجاري، و كلها تصب في مصلحة المستهلك، خاصة إذا ما عرفنا أن السوق العراقية مليئة بضعاف النفوس ممن يتحينون الفرص.

لذا نتطلع الى دور اقتصادي واخلاقي وتاريخي لاتحاد الغرف التجارية وقبله غرفة تجارة بغداد عن طريق العمل التوعوي والتثقيفي لشريحة التجار بجدوى واهمية قانون التعرفة الكمركية، من خلال الندوات والاعلانات والعمل الاعلامي المكثف، ونؤكد هنا ضرورة التنسيق مع المؤسسات الاعلامية المختلفة لخلقٍ حالة من الوعي لدى طبقة التجار أولاً وللمستهلكين ثانياً، كما لابد لهذه المنظمات من التنسيق المباشر على الجهات الحكومية لخلق اجراءات وآليات جديدة للعمل في ظل قانون التعرفة الكمركية كفيلة بالحد من ارتفاع الاسعار واستغلال المستوردين للظروف الجديدة التي تحدث في الاسيواق المحلية.

وكذلك نتطلع الى دور لهذه المنظمات يتجه الى خلق حالة من الانسيابية لتدفق البضائع وحث الجهات الحكومية في الكمارك الموجودة في المنافذ الحدودية للاجراءات المنظمة والسريعة والتي تخلق تلك الانسيابية المنشودة حتى لا يتسنى للبعض من التجار التستر تحت هذه المبررات، حيث يمكن لاتحاد الغرف التجارية او غرفة تجارة بغداد تبني هذه الحالة انطلاقاً من الدور المفترض للدفاع عن المنتمين لهم من شرائح التجار على وفق مبدأ الحقوق والواجبات، حيث نرى كمتابعين لهذا المشهد ان ذلك اختبار حقيقي لكفاءة وقدرة هذه المنظمات على الأداء الناجح والذي لا يخرج عن مفهوم الدور الاقتصادي لهذه المنظمات والذي تتحدث عنه مبررات تأسيسها، لاسيما ان غرفة تجارة بغداد تعد من اعرق المنظمات الاقتصادية غير الحكومية والتي كان لها حضور مهني واقتصادي لافت للنظر في كثير من المناسبات الاقتصادية في تاريخ العراق المعاصر.

رغم أنها زاخرة بالثروات الطبيعية

الملوحة والإهمال شبح يهدد اقتصاديات الأهوار

□ المدى / أحمد محمد التميمي

جنائن الأهوار في ذمة التاريخ والحكومات المتعاقبة

تزخر الأهوار في جنوب العراق بثروات طبيعية كبيرة متمثلة بصيد الأسماك والطيور وتربية الجاموس ونمو كميات كبيرة من نباتات القصب والبردي بصورة طبيعية، وجميع النواحي الاقتصادية للأهوار تعتمد بالدرجة الأساسية على توفر المياه. وتقع الأهوار في محافظات البصرة وذي قار وميسان، وتغطي مساحة كلية تبلغ ٩٦٥٠ كيلومتر مربع.. ولكنها تعرضت لعمليات تجفيف واسعة من قبل النظام السابق استمرت لسنوات، منذ عام ١٩٩١. حيث اقيمت سدود على الروافد المغذية لها بمياه من نهري دجلة والفرات، مما ادى الى جفافها بصورة كاملة وهجرة أغلب سكانها الى داخل وخارج العراق، مما ادى الى انهيار تام للاقتصاد المحلي هناك.

الا انها تعاني في الوقت الحاضر من تحديات جديدة متمثلة بتذبذب كميات المياه وزيادة الملوحة والاهمال وعمليات الصيد الجائر للاسماك والطيور.

تربية الجاموس

هاجرت ام رحيم في عقدها الرابع من العمر من الأهوار الوسطى بعد ان تم تجفيفها الى مدينة المسيب بمحافظة بابل للعمل في تنظيف المنازل من القصب وصناعة السلال التي تستخدم لتربية الحمام والتي تطلق عليها تسمية "الحلة" وجمع المحاصيل الزراعية وخزن الحبوب. ولكنها عادت الى مسقط رأسها في احدى القرى التابعة لقضاء الجبايش، لتقوم بتربية بعض الحيوانات مثل الجاموس والأبقار بعد عودة جزء من سكان الأهوار إلى مناطق سكناهم السابقة وعودة نسبة من المياه إلى الأهوار.

وقالت لـ "المدى" إنها فقدت ثلاث بقرات في السنة الماضية، بسبب امراض "ابو حنيجير" و"ابو لسين" التي نتجت عن "شرب الحيوانات لمياه الأهوار المالحة وقلة اللقاحات"، واشتكت من ارتفاع اسعار الأعلاف وقلة الدعم الحكومي.

وقد ارتفعت نسبة الملوحة في مياه الأهوار نتيجة للتبخر العالي للمياه وتركز الاملاح فيها، اضافة الى زيادة في ملوحة مياه نهري دجلة والفرات وقلة منسوبها بسبب انشاء دول الجوار لعدة سدود عليهما وضخ مياه بزل إليهما. واضافت ام رحيم ان مركز مدينة الجبايش يحتوي على المستشفيات والمدارس والخدمات الصحية والبيطرية، بينما تفتقر القرى الأهوارية الى مثل تلك الخدمات، مما دفعها الى حث ابنها ضياء الذي يدرس في الصف الرابع الابتدائي على الاجتهاد ليصبح معلما في احدى القرى الأهوارية، لاعتقادها ان الوظيفة الحكومية توفر له مستقبلا افضل من العمل في الاهوار.

نوعية الأعلاف وكمية الحليب المنتج

وقال الناشط البيئي ومدير مكتب منظمة "طبيعة العراق" في الاهوار الوسطى جاسم الاسدي لـ"المدى" ان "حيوانات الجاموس في الاهوار قليلة الانتاج، حيث لا تدر سوى ثلاثة الى اربعة لترات من الحليب يوميا، بينما نفس الحيوانات في بلدان اخرى مثل مصر وايران تدر بحدود ٣٥ لترا"، معللا ذلك باختلاف طريقة تربية الحيوانات ونوعية الاعلاف المقدمة لها.

واوضح ان المربي العراقي يعتمد على الاعلاف الطبيعية لتغذية حيواناته مثل القصب والحشائش التي تحتوي على نسبة كبيرة من "السليلوز" وتفتقر للخصائص الغذائية المطلوبة ولا يستطيع شراء الاعلاف المركزة لعدم امتلاكه المال او لارتفاع اسعارها وبالتالي تصبح عملية شرائها غير اقتصادية. وذكر الناطق باسم وزارة الزراعة كريم التميمي لـ"المدى" ان الشركة العامة للبيطرة تقوم بتقديم الخدمات البيطرية واللقاحات للحيوانات من خلال المستشفيات والمستوصفات البيطرية و تسيير عجلات بيطرية وارشادية متنقلة الى المناطق البعيدة والوعرة داخل الاهوار.

واضاف ان وزارته تقدم الاعلاف لمربي الجاموس باسعار مدعومة تصل نسبة الخصم فيها الى اكثر من ٥٠ ٪ من قيمتها الحقيقية، حيث تستلم محاصيل التمور من المزارعين وتقوم بتوزيعها كاعلاف للحيوانات، حيث تعتبر التمور مادة علفية عالية العناصر المغذية.

وافاد ان الوزارة تحرص على تنفيذ مشروع لترقيم الحيوانات للسيطرة على اعدادها ومعرفة انواعها، ويتيح ايضا للوزارة ان تقدر كمية الحليب المنتجة ودعم الصناعات التحويلية مثل تحويل الحليب الى مشتقاته، وللحد من عمليات الغش في أعداد الماشية من قبل المربين وبالتالي تكون هناك عدالة في توزيع الحصص من الاعلاف واللقاحات.

الصيد الجائر يهدد الأسماك والملوحة تقتل الزراعة

وذكر الناشط البيئي جاسم الاسدي ان اكبر تهديد للثروة السمكية في الأهوار هو عمليات الصيد الجائر بواسطة التيار الكهربائي العالي الفولتية واستخدام السموم في الصيد.

وبين ان تلك العمليات تؤدي الى قتل الملايين من الكائنات الحية التي لا ترى بالعين المجردة والتي تسمى بـ "الهائمات"، وهذه الكائنات لها اهمية كبيرة في عملية تغذية الاسماك الصغيرة والتي تعتبر جزءا من السلسلة الغذائية لتلك الحيوانات.

ويعاني الصيادون من اختفاء انواع من الاسماك التي كانت تشتهر بها الاهوار مثل البني والكطان، و يعللون قلتها الى زيادة ملوحة مياه الاهوار، التي برأيهم اصبحت بيئة غير مناسبة لنمو مثل تلك الانواع التي تفضل المياه العذبة. ويشرح سمير عباس، ٤٣ عاما، لـ "المدى" ان اكبر مشاكل الزراعة في مناطق الاهوار هي ملوحة المياه وملوحة الارض التي اصبحت غير صالحة لزارعة المحاصيل مثل الحنطة واشجار النخيل ولكنها تصلح لزراعة الشعير الذي يمتاز بقدرته على مقاومة الملوحة.

وبين عباس الاسباب التي ادت الى خروج الناس من الاهوار وتركهم للزراعة وتربية المواشي الى ارتفاع اسعار المحروقات والماء الصالح للشرب والطبخ وخدمة المولد الكهربائي الاهلي واضطرارهم للعمل في الاعمال اليدوية والتجارية في المدينة.

ويشكو علي صبيح، طالب في كلية الزراعة بجامعة ذي قار، لـ"المدى" من "قلة البنية التحتية السياحية في منطقة الجبايش والاهوار بشكل عام" على الرغم من كونها ذات طبيعة ساحرة وتمتلك تنوعا أحيائيا كبيرا مما يؤهلها لتكون منطقة جاذبة للسياح والمهتمين بدراسة الطيور والاحياء المائية وغيرهم.

وقال انهم زاروا المنطقة كسفرة سياحية طلابية ترفيهية من مدينة الناصرية للاستمتاع بجمال الطبيعة والابتعاد عن اجواء المدن.

وتفتقر محافظة ذي قار الى قلة المرافق السياحية على الرغم من احتوائها للعديد من اهم المواقع الاثرية، مثل زقورة اور التاريخية، والتي زارها اكثر من ١٥ الف سائح خلال شهر اذار الماضي فقط.

البنك المركزي يبدأ تسديد مُودعي مصرف الوركاء

□ بغداد / المدى

قال البنك المركزي العراقي أنه بدأ بتسديد صغار مودعي مصرف الوركاء للاستثمار الاهلي الذي تعرض لازمة مالية استدعت وضعه تحت الوصاية.

وقرر البنك المركزي العراقي مطلع آذار الماضي وضع وصايته على مصرف الوركاء بسبب تدهور سياسته المالية.

واضاف البنك إن فرض وصايته على مصرف الوركاء جاء لإنقاذه.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "هناك تسديداً لصغار مودعي مصرف الوركاء الاهلي وهذا التسديد يعتمد على نسبة بيع العقارات وبعض الممتلكات العائدة للمصرف".

واوضح نائب محافظ البنك أن "مصرف الوركاء لا يزال تحت وصاية البنك المركزي الذي ينتظر تقرير الرقيب المالي ليقرر امكانية عودة المصرف للعمل من عدمه".

وسعى مصرف الوركاء وفقا لتقارير اقتصادية إلى الخروج من أزمته المالية من خلال الدخول بمباحثات مع مصرف ستاندرد تشارترد البريطاني لبيعه حصة من أسهمه، لكن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود.

ويأتي قرار وضع الوصاية على مصرف الوركاء في وقت ادخل المركزي آلية جديدة تشترط سحب العملة الصعبة على أساس أهمية المشاريع التنموية في البلاد، بعد أن انتشرت أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة وخصوصا إلى إيران التي تواجه عقوبات دولية.

ويقول البنك المركزي العراقي إن المادة ٥٩ من قانونه تجيز له وضع الوصاية على المصارف وهي عبارة عن تعيين إدارة مؤقتة لأي مصرف تحصل فهي مشاكل مالية.

وتشير المادة ٦٦ من قانون البنك إلى أن الوصي بعد ان يعينه البنك المركزي يمكنه ان يلتمس من خلال البنك المركزي بطلب قرار من وزير المالية لإنقاذ المصرف في حال وجد ان هناك إمكانية لإنقاذه.

تعديلات على مواعيد إيقاف وإعادة التداول لأسهم الشركات في البورصة

□ بغداد / متابعة المدى

قرر مجلس هيئة الأوراق المالية تعديل تعليمات رقم (٢) المعدلة لسنة ٢٠١٢ الخاص بتنظيم مواعيد إيقاف وإعادة التداول لإسهام الشركات.

وقال بيان لهيئة الاوراق المالية نقلته الوكالة الاخبارية للانباء ان التعديلات تنص على إيقاف تداول أسهم الشركة المدرجة في السوق قبل أسبوع واحد من موعد اجتماع الهيئة العامة على ان يجري إخطار السوق ومركز الإيداع من قبل الشركة بمدة لا تقل عن أسبوعين.

واشار البيان الى ان التعديلات تضمنت إعادة تداول أسهم الشركة ، التي توقف تداول أسهمها بسبب اجتماع الهيئة العامة ، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة في حالة عدم اتخاذ الهيئة العامة أي قرار لتغيير رأس مال الشركة، فضلا عن إعادة تداول اسهم الشركة التي توقف تداول اسهمها بسبب اجتماع الهيئة العامة والذي تضمن قرار الهيئة العامة رسمية الارباح والاحتياطيات فقط.

وأكدت الهيئة في بيانها إعادة أسهم الشركة قبل الزيادة الى التداول في سوق العراق للاوراق المالية مباشرة بعد اجتماع الهيئة العامة، وادراج اسهم الزيادة المتحققة للشركة خلال فترة لا تزيد عن ستة اسابيع من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

وبينت الهيئة في بيانها انه سيتم إعادة تداول اسهم الشركة ، التي توقف تداول أسهمها بسبب اجتماع الهيئة العامة ، والذي تضمن قرار الهيئة العامة زيادة رأس مال الشركة ٢٠٠٤.

واعلنت الهيئة في البيان ان التعديلات تنفذ اعتبارا من الاول من تموز المقبل.

في غضون ذلك أعلنت سوق العراق للأوراق المالية عن ارتفاع حجم التداول لشهر نيسان إلى أكثر من ٨٤ مليار دينار، فيما شهدت السوق إيقاف التداول على مصرف الوركاء.

وتداولت السوق خلال شهر نيسان الماضي ٤٣ مليارا و٤٩٥ مليون سهم بقيمة بلغت ٨٤ مليارا و٩٨٣ مليون دينار مقارنة بشهر آذار الذي بلغ مجموع الأسهم المتداولة فيه ٣٦ مليارا و ٧٣٠ مليون سهم بقيمة مالية بلغت ٦٥ مليارا وستة ملايين دينار، فيما بلغ عدد الشركات المتداولة ٦٦ شركة من أصل ٨٥ شركة مدرجة إلكترونيا في السوق.

وكانت أكثر الشركات ارتفاعاً في قيمة التداول لها هي شركة المعمورة العقارية تليها شركة الحديثة للإنتاج الحيواني، فيما كانت أكثر الشركات انخفاضاً هي شركة الصناعات الخفيفة تليها شركة الأصباغ الحديثة، وبلغت العقود التي تداولها المستثمرون في السوق لشهر نيسان ١٢ ألفا و٥٧٢ عقداً مقارنة بعشرة آلاف و٢٣٥ عقداً لشهر آذار الماضي.

وبلغ نصيب الأسهم المتداولة شراء من قبل المستثمرين غير العراقيين لشهر نيسان الماضي ثلاث مليارات و٤٠٧ ملايين سهم بقيمة سبعة مليارات و٧٦ مليون دينار، فيما بلغت الأسهم المتداولة بيعاً مليارا و٨٥٨ مليون سهم بقيمة بلغت مليارين و٩٦٣ مليون دينار، فيما تم تنفيذ ٨٩٤ عقد شراء و٦١٩ عقد بيع من أصل العقود المنفذة.

وشهدت السوق في نيسان الماضي إيقاف تداولاتها على مصرف الوركاء بسبب الأزمة المالية التي يمر بها.

يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية أسست في حزيران ٢٠٠٤، وكانت تعتمد من قبل على التداول اليدوي، وفي نيسان ٢٠٠٩ اعتمد التداول الإلكتروني بشكل جزئي من قبل بعض الشركات، وبات التداول الكترونياً للشركات المسجلة فيها سنة ٢٠١٠، وتتداول في السوق ٨٥ شركة تابعة لسبعة قطاعات هي المصرفي، الصناعي، الفندقي، السياحي، الزراعي، الاستثماري، والتأمين والخدمات.

تأكيدات باكتمال وجاهزية مشروع حذف الأصفار

□ بغداد / المدى

أكد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح، جاهزية البنك لبدء عملية حذف الاصفار الثلاثة من العملة، مشيرا الى أن الاعتراض على ذلك مجرد تشكيكات غير صحيحة.

وقال صالح (للوكالة الاخبارية للانباء): إن المشروع متكامل وكل المعنيين في الحكومة يؤيدونه ولا يوجد أحد ضده، والذي يعترض على هذا المشروع فهو متشكك في قدرة البنك المركزي على تنفيذه.

وأضاف: أن البنك المركزي سيكون جاهزا لتنفيذ القرار دون تردد في حال قررت الحكومة ذلك، موضحا، أنه سيقلل الكتلة النقدية الكبيرة و المزعجة وهذا ما يؤمله الشعب العراقي لتحقيق التقدم والحرية والازدهار.

وأوضح أن مشروع حذف الاصفار يحتاج لموافقة الحكومة و مجلس النواب لإنجاحه.

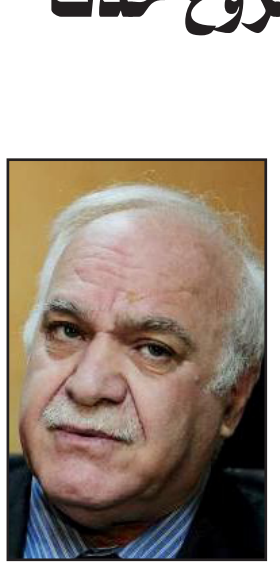

وكان البنك المركزي العراقي أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، الأمر الذي حذر منه مسؤولون وخبراء اقتصاديون بسبب وجود مافيات عملة تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

تحذيرات من استغلال قانون التعرفة الكمركية لتحقيق الإرباح

□ بغداد / المدى

حذر المحلل الاقتصادي ابراهيم المشهداني، من استغلال بعض التجار لقانون التعريفة الكمركية لرفع الأسعار في الأسواق بشكل مضاعف، مشيرا الى أن السوق المحلي مسيطر عليه من قبل "حيتان" يستغلون الفرص لتحقيق الربح.

وقال المشهداني (للوكالة الاخبارية للانباء): إن تفعيل قانون التعريفة الكمركية لا يكتمل دون وجود قطاعات زراعية وصناعية فاعلة، لأن أساس القانون هو حماية المنتج المحلي، رغم انه سيؤدي الى زيادة الأسعار في السوق المحلية. وأضاف: أن السوق العراقي مسيطر عليه من قبل "حيتان" يستوردون البضائع ويبحثون عن الوقت الملائم لزيادة الأسعار، لافتاً الى أنهم سيستغلون القانون لرفع أسعار السلع والمواد بشكل مضاعف في الأسواق. ودعا الى ضرورة زيادة نسبة الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة التي تنتج في العراق سواء زراعية أو صناعية لدعم المنتج المحلي، بينما المواد غير الموجودة في العراق يجب إعفاؤها من الرسوم أو تقليل النسبة عنها.

وحددت وزارة المالية في ١٦ شباط ٢٠١٢ الأول من حزيران المقبل موعدا للمباشرة بالتعريفة الجمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق لدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضائع الرديئة.

وينص القانون على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة، غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية، بنسبة لا تزيد على (٢٠٪) من قيمتها، على أن تعفى العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية، من الرسوم الجمركية، كما راعى القانون في تطبيق أحكامه، التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.